الإثنين 14 شباط 2022

S220206

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

بيـــان

بيان: اختباء تنظيم داعش بين صفوف المدنيين شكَّل تهديداً على حياتهم، وعلى الطرف المهاجم مراعاة ذلك

الأطراف التي ادعت محاربة التنظيمات المتطرفة ارتكبت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان

أظهرت العملية التي قامت بها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في يوم الخميس 3/ شباط/ 2022 والتي استهدفت منزلاً سكنياً مكوناً من "طابقين وقبو"، شمال قرية أطمة في ريف إدلب الشمالي، أن قيادات وعناصر من تنظيم داعش المتطرف قد تكون منتشرة في مناطق متعددة، بما فيها مناطق لم يسيطر عليها التنظيم مطلقاً، مثل قرية أطمة وغيرها، وقد وثقنا عشرات المرات اتخاذ التنظيم المدنيين دروعاً بشرية، والاحتماء بهم في المناطق التي كان يسيطر عليها، ولعلَّ مدينة الرقة من أبرز النماذج التي تحدثنا عنها سابقاً، فقد صادر التنظيم العديد من منازل المدنيين تحت ذريعة "كُفْرِ أهلها، واستباحة أموالهم"، وحولها إلى مقرات إقامة لقياداته الأمنية والعسكرية، وأقام بين صفوف المدنيين الذين كفَّر غالبيتهم، واتخذهم في الوقت نفسه دروعاً بشرية، كما اتخذ من عوائل التنظيم بمن فيهم من نساء وأطفال دروعاً بشرية.

وقد وثقنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 3048 مدنياً على يد قوات التحالف الدولي بينهم 925 طفلاً، وذلك منذ أيلول/ 2014 حتى الآن، (في الهجوم الأخير على المنزل الذي كان يقيم فيه زعيم تنظيم داعش عبد الله قرداش، وثقنا سقوط ضحايا مدنيين من نساء وأطفال، وما زالت التحقيقات جارية لتحديد كيفية وقوع ذلك)، قتل العديد منهم بسبب عدم مراعاة قوات التحالف الدولي مبدأ التناسب في القانون الدولي، والذي يستند على قيام الطرف المهاجم بتقدير السياق قبل تحديد مشروعية الهجوم أو عدم مشروعيته، فالهجوم الذي سوف يتسبب في خسائر وأضرار تتجاوز الميزة العسكرية يكون محظوراً[1]، فإذن يجب أن يكون هناك توازن دائماً بين الوسيلة، الهدف، نتائج الفعل.

يتحمل تنظيم داعش مسؤولية الإقامة في أحياء مدنية؛ مما يشكل خطراً على هذه الأحياء بكاملها، إضافة إلى الخطر على عوائل المجندين لديه، في المقابل يستغل ذلك كل من النظام السوري، وروسيا، وقوات سوريا الديمقراطية بوصم مناطق كاملة بأنها حاضنة للتنظيمات المتطرفة، في محاولة للظهور بمظهر مكافحة الإرهاب، وتبرير عمليات القصف العشوائي أو المتعمد على مناطق سكنية، علماً أن أكثر المناطق تضرراً من التنظيمات المتطرفة كانت هي المناطق التي خضعت لسيطرتها، فقد خضعت لقوانين تعود لعصور الظلام البربرية، وقد أصدرنا مؤخراً تقريرين عن انتهاكات هيئة تحرير الشام وتنظيم داعش بحق المجتمع السوري يبرزان ذلك بشكل واضح.

ولطالما استخدمت شماعة الحرب على الإرهاب في ارتكاب انتهاكات مماثلة من قبل الجهات التي تزعم مكافحة الإرهاب، فقد استندت روسيا في أحد جوانب تدخلها العسكري في سوريا على محاربة تنظيم داعش، لكن قواتها قتلت من المدنيين السوريين أكثر مما قتل تنظيم داعش، ويظهر الرسم التالي حصيلة الضحايا المدنيين على يد كل من تنظيم داعش والقوات الروسية بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

كما وصم النظام السوري المعارضين له بالإرهاب، وأقام محكمة أمنية لمحاكمتهم، وبررت قوات سوريا الديمقراطية المئات من الاعتقالات التعسفية والاستيلاء على المنازل وتشريد أهلها تحت ذريعة الانتماء لتنظيم داعش، كما فشلت فصائل المعارضة المسلحة في احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها، وأصبح الأهالي يعقدون مقارنات بين مناطق السيطرة من حيث درجة سوء الخدمات والحريات والأمان.

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 14.
https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule14

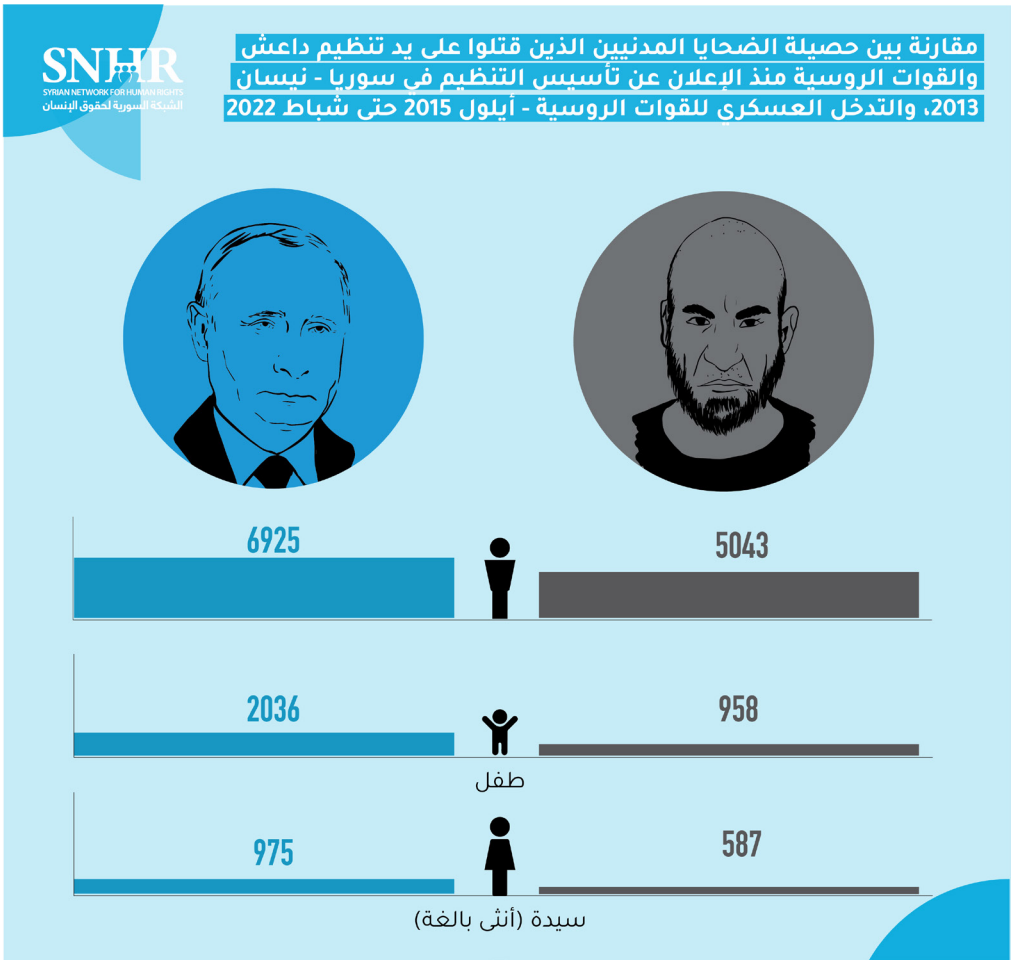

إن محاربة التنظيمات المتطرفة يجب أن ترتكز في جوهرها على احترام القانون الدولي، ويجب أن تراعي الهجمات ضد القوات والمعدات العسكرية مبادئ القانون الدولي الإنساني، ويجب عدم تبرير انتهاكات حقوق الإنسان تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، كما يفترض بالأطراف التي تحارب التنظيمات الإرهابية أن تبتعد عن الاستبداد والدكتاتورية والطائفية والعرقية، وأن تقدم نموذجاً ديمقراطياً، وأن تتوقف عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها، وهذه العوامل جميعها من أهم أساليب مكافحة التنظيمات المتطرفة.